في المصطلح الصرفي
(الحمل على النظير)

د. جاسم مولى محسر
وزارة التربية/ معهد الفنون الجميلة

المقدمة

يعكس استعمال المصطلح عند النحاة المعيار لقواعد افكارهم لارتباطه بالتعليل وتوجيه الاحكام توجيها سليما وقد وقد ترد اغلبال هذه المصطلحات متفرقة في كتب الخلاف النحوي وكتب الاصول لان النحاة لم يعنوا بجمعها وتصنيفها وتبويبها ولكن كانوا يشيرون اليها اشارات كلما سنحت لهم الفرصة في ذلك ولعل ما استعملوه من عبارات كالحمل و النظير انما هي اشارات ومسائل تعكس حكما مهما من احكام القياس يقوم على التحليل والربط بين اركان المحمول والمحمول عليه ومن ثم فهي احكام سار عليها النحاة عند وضعهم القواعد.

ان كثيرا من المصطلحات التي عرض لها النحاة بصورتها المتكاملة ومنها مصطلح الحمل على النظير ما هي الا دليل على عمق التفكير اللغوي الذي انتهجوه ولكنهم صادفوا عقبة تمثلت بالتأويلات والتفريعات التي احاطت بكثير من المصطلحات بعد اذ وجدنا انها تبعدنا عن الاصل الذي وضعت عليه القواعد والاصول ولاسيما ما تعلق منها بالقواعد الصرفية.

ويمكن الاشارة الى ان ما عرضت له كتب الخلاف يعد معينا مهما لرسم ملامح منهج النحاة في دراسة المصطلح وما صاحب ذلك من تعليلات وأقيسة سواء النحوي أم الصرفي ولعلنا نشير الى كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الانباري المتوفى(577هـ) وهو من المصادر الرائدة في دراسة المصطلح اذ اشتمل على بيان لكثير من المصطلحات ومنها مصطلح الحمل على النظير .

وقد عرضت في هذه الصفحات لموضوعات صرفية جاء مصطلح الحمل على النظير فيها اذ وقفت عندها بشيء من التحليل والبيان مسندا ذلك باقوال العلماء وارائهم ومن ثم اتقدم بما كتبته مشفوعا بالاعتذار عن الهفوات والاخطاء فما الكمال الا لله وحده عليه توكلت واليه أنيب.

النظير لغة الحمل على واصطلاحا

الحمل لغة، قال الخليل :(الحمل ما في البطن ،والحمل ما على الظهر،وأما حمل الشجر، فيقال: ما ظهر فهو حمل وما بطن فهو حمل وبعض يقول:حمل الشجر،ويحتجون فيقولون: ما كان لازما فهو حمل ،وما كان بائنا فهو حمل)[1] والنظير لغة هو : المثيل (ونظير الشيء مثيله ؛لأنه إذا نظر إليهما كأنهما سواء في المنظر، وفي التأنيث نظيرة وجمعه نظائر)[2].

أما في الاصطلاح فان (الحمل على النظير) يمثل قاعدة أو أصلا سواء أكان ذلك في النحو أم في الصرف وبه يقاس غير المشتق على المشتق وغير المعلول على المعلول وغير المسموع على المسموع وغير المقيس على المقيس والمتغير على المستقر ولهذا وجدنا الاشتقاق والإعلال والسماع والقياس لايتضح إلا بعد أن يعرف الأصل ومن ثم يترتب عليه الحكم ومن هنا كان لأهمية هذا الأصل من الناحية التطبيقية في ميدان علم الصرف الأثر الواضح في مراعاة ما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة أي مراعاة للتشاكل وفرارا من نفرة الاختلاف وان يجرى الكلام عندهم على شكل واحد وان يكون بناء الأبواب على سنن واحد [3].

وقد أولى العرب اهتماما بالغا بالنظير عند وضعهم القواعد بعد ما عدّوه أصلا من الأصول التي تبنى عليه الأحكام وقسموا في ضوء ذلك أنواعا من القواعد منطلقين من القاعدة التعليلية التي وضعوها وهى :الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير، ومن تلك القواعد حمل لفظ على معنى، وحمل قياس على النظير، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.[4]

ويعكس استعمال المصطلح الصرفي عند الصرفيين العلاقة بين الدال والمدلول، وما يدل عليه وما يمثله ذلك المصطلح من قيمة دلالية تمثل أصولا يقوم عليها علم التصريف ،أو لنقل قواعد توجيهية لا يمكن الخروج عنها؛ لأنها تمثل القيمة الفنية للغة، وتشترك هذه المصطلحات بين علمي النحو والتصريف ؛لتشكل أصول العلمين ،ومن هذه المصطلحات (الحمل على النظير)، فالصرفيون استعملوا هذا المصطلح بعد أن رأوا ذلك يمثل أصلا من الأصول التي يعتد بها في بناء القاعدة الصرفية ،وتعليلها ثم الحكم عليها بالأصالة أو الزيادة وقد طبقوا هذا المصطلح في الاشتقاق، والقياس، والتعليل محاولين عدم الخروج عن طرفي هذا المصطلح المحمول والمحمول عليه، وهذا ما يعكس قول ابن جني عندما أشار إلى أهمية علم التصريف ،وان كثيرا من اللغة يؤخذ بالقياس بمعنى أن هذه القواعد، والأصول الصرفية حملت بعضها على بعض ، وتم قياسها على نظائر أخرى لا تتم إلا بها، ولا تحصل الفائدة إلا عن طريقها، ومن هنا فالحمل على النظير هو نوع من القياس ،قال:(وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف ،وذلك نحو قولهم: إن المضارع من فعل لا يجيء إلا على يفعل بضم العين ،ألا ترى انك لو سمعت إنسانا يقول :كرم يكرم بفتح الراء من المضارع لقضيت بأنه تارك لكلام العرب سمعتهم يقولون يكرم أو لم تسمعهم ؛لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء ،ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوه ،وان كان السماع أيضا مما يشهد بصحة قياسك ،ومن ذلك أيضا قولهم :إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال افعل يكون مفعلا بضم الميم وفتح العين نحو: أدخلته مدخلا ،وأخرجته مخرجا ،ألا ترى انك لو أردت المصدر من أكرمته على هذا الحد لقلت: مكرما قياسا ولم تحتج فيه إلى السماع ،وكذلك قولهم :كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما ينقل أو يعمل به فهو مكسور الأول نحو: مطرقة ،ومروحة إلا ما استثنى من ذلك فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف ،فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس) [5] ، فهذه القواعد والأصول الصرفية تم قياسها حملا على نظائر لها وردت في كلام العرب.

وقد يرد مصطلح الحمل على النظير بتسمية أخرى المراد منه واحد، فقد يراد بالحمل على كذا إتباعا لكذا، أو إجراء لمجرى كذا، فالمصطلح في التقدير واحد، وهو يشترك لكونه محمولا على نظائر أخرى من كلام العرب فالإتباع أو الإجراء يعنى الحمل، وهذا جزء مما يسجل بالقبول والإيجاب لنحاتنا من صنيع ما فعلوه وهو الاعتداد بالمسموع من كلام العرب، والمروى منه، واستنباط الأحكام والقواعد، وهو منهج يقوم على نقد النصوص وتوثيقها وحملها على غيرها من النصوص ،وربما وجدنا أبا العباس المبرد يشير أو يلمح إلى ذلك عند الحديث عن التوافق بين الأفعال ومصادرها بقوله : (وهذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف تختلف مصادرها لاختلافها في أنفسها؛ لان المصدر إنما يجري على فعله، فإذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كل فعل منها إلا على طريقة واحدة، ولم تختلف مصادرها وذاك أن الفعل إذا خرج من الثلاثة إنما يخرج لزائد يلحقه إلا أن يكون من بنات الأربعة فيكون في الأربعة أصلا كما كانت بنات الثلاثة)[6]، ويقول أيضا :(واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر احدهما على الآخر؛ لان الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه ،وذلك نحو قولك : انأ ادعك تركا شديدا، وقد تطويت انطواء ؛لان تطويت في معنى انطويت، قال الله ﷻ : (وتبتّل إليه تبتيلا) [المزمل8]؛لان تبتّل وبتّل بمعنى واحد ،وقال: (والله أنبتكم من الأرض نباتا) [نوح17] ،ولو كان على أنبتكم لكان على (إنباتا)،قال امرؤ القيس:

ورضت فذلت صعبة"أي إذلال

ولو كان على ذلّت لكان: أي ذلّ ، لكن رضت في معنى أذللت)[7]

ويظهر من خلال هذين النصّين علاقة الفعل بالمصدر، وان ما يصيب الأفعال من تغيير يحمل المصدر بذات التغيير عليها أيضا .

أدلة الزيادة

تنوعت أدلة الزيادة عند الصرفيين في التفريق بين الزائد و الاصلى ،فهي عندهم تسعة أدلة هي: الاشتقاق والتصريف ، والكثرة ،واللزوم ،ولزوم حرف الزيادة والبناء ،وكون الزيادة لمعنى ،والنظير، والخروج من النظير ، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، أما ما يهمنا في دراسة وتحليل مصطلح الحمل على النظير فهي

الأدلة الثلاثة الأخيرة ،وقد أشار ابن عصفور إلى ذلك (ت669هـ)، وهي من ألطف إشاراته عند ذكره الأدلة التي يمكن بها التفريق بين الاصلى والزائد من الحروف ،فالنظير أن يكون في اللفظ حرف لا يمكن حمله إلا على انه زائد، ثم يسمع في ذلك اللفظ لغة أخرى يحتمل ذلك الحرف فيها أن يحمل على الأصالة وعلى الزيادة فيقضى عليه بالزيادة ؛لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي نظيرة هذه وأما الخروج عن النظير فان يكون الحرف إن قدر زائدا كان للكلمة التي يكون فيها نظير وان قدر أصلا لم يكن لها نظير أو بالعكس فانه إذ ذاك ينبغي أن يحمل على ما لا يؤدي إلى خروجها عن النظير أما ما يخص الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير فان يكون في اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة إن جعلته زائدا أو أصليا خرجت إلى بناء لم يثبت في كلامهم فينبغي أن يحمل ما جاء من هذا على أن ذلك الحرف فيه زائد لان أبنية الأصول قليلة وأبنية المزيد كثيرة منتشرة [8].

الحمل على النظير في التفريق بين الاصلى والزائد

1- زيادة التاء

وهذا ما نجده في الألفاظ التي تشترك في لغتين مختلفتين(فان كان في اللفظ حرف لا يمكن حمله على انه زائد ثم يسمع في ذلك اللفظ لغة أخرى يحتمل ذلك الحرف فيها أن يحمل على الأصالة وعلى الزيادة فيقضى عليه بالزيادة لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي هي نظيرة هذه وذلك نحو تتفل فان فيه لغتين فتح التاء الأولى وضم الفاء وضمها مع الفاء فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده إلا زائدة إذ لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة فعللا بضم اللام الأولى ولم يرد مثل ذلك في كلامهم ومن ضم التاء أمكن أن تكون عنده أصلية لأنه قد وجد في كلامهم فعلل بضم الفاء واللام نحو برثن إلا انه لا يقضى عليها إلا بالزيادة لثبوت زيادتها في لغة من فتح التاء)[9].

الحمل على الأكثر

وكان اهتمام النحاة في وضع القواعد منصبا على القياس على الأكثر المسموع من كلام العرب، فجاءت القواعد الصرفية – ولاسيما ما تعلق منها بالأوزان والزيادات من الأبنية– محمولة بعضها على بعض مراعين فيها ما يحتمل الحمل على أبنية أخرى أكثر من غيره ،وهي على النحو الآتي:

1- حمل ما جهل تصريفه على ما علم

الأصل في الحمل على أبنية أخرى أن يكون البناء من الأبنية المعلومة التصريف حتى يكون الحمل عليه من باب إن المعلوم الاشتقاق أولى في الحمل على غيره من الأبنية المجهولة الاشتقاق فإذا أردنا إثبات وزن بناء من الأبنية أو معرفة احد الحروف بالزيادة أو الأصالة ولم نجد له ما يشير إلى ثباته في الأسماء أو غير ذلك حملناه على غيره من الأبنية المشتقة أو المستقرة والمعروفة أو غير ذلك مما عرفت به أصول الأبنية الأخرى .

ومن أمثلة ذلك ثلاثة ألفاظ اختلف العلماء في توجيهها من حيث الزيادة والأصالة وهذه الألفاظ هي : جندب وعنصر وقنبر فالنون في هذه الألفاظ كلها زائدة وهى جميعها على (فعلل)بضم الفاء وفتح اللام الاولى، وهذا البناء ليس من أبنية كلام العرب ،وهذا مذهب سيبويه، وقد جعل زيادة النون لازمة بقوله : (لا يجيء على مثال فعلل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له، وأكثر ذلك النون ثابتة فيه) [10].

أما مذهب أبو الحسن الاخفش(ت215 هـ) فهو يجعل النون في الألفاظ أعلاه أصلية على إنها ملحقة بـ(فعلل) وان هذا البناء مسموع في كلامهم وحكى عنهم جخدب مفتوح الدال وهذا في الألفاظ التي يكون ثانيها نونا أو همزة على ما قال به الخليل [11].

من خلال ما تقدم نلحظ أن النون التي اختلف فيها إما أن تكون زائدة غير ملحقة على مذهب سيبويه ،أو غير زائدة ملحقة على مذهب الاخفش ،والذي يمكن الذهاب إليه ما أشار إليه سيبويه وذلك للأدلة الآتية:

1- إن البناء الذي أشار إليه سيبويه وهو(فعلل) بضم الفاء وفتح اللام الأولى بناء غير موجود في أبنية كلام العرب وإذا كان الاخفش قد أشار إلى أن العرب حكت جخدب فهو من باب الأقل مسموعا وربما اقتصر السماع على أسماء قليلة لا يمكن القياس عليها ومن ثم استبعد هذا البناء .

2- إذا كانت النون من الحروف الأصلية في هذه الألفاظ على قول الاخفش فان الأصل لا يجوز استبداله بحرف آخر؛ لان الأصل ملازم للبناء، ولكن لما كانت النون غير أصل أبدلوها بحرف آخر فقالوا في قنبر: قُبّر.

وكان ابن مالك الاندلسي المتوفى سنة(672هـ) قد انتصر لسيبويه في إلغائه (فعلـلا) من أبنية كلام العرب، قال: (وقد ينتصر لسيبويه رحمه الله في إلغائه (فعلل) بان يقال : سلمنا صحة نقله عن العرب إلا انه فرع على فعلل؛ لان كل ما نقل فيه الفتح نقل فيه الضم ولا ينعكس ،فلو كان فعلل أصلا كغيره من الرباعي لجاز إن ينفرد فعلل فعلم بذلك أن فتح ما فتح لم يكن إلا فرارا من توالى الضمتين ليس بينهما إلا ساكن وهو حاجز غير منيع ، فكان عدولهم عن فعلل إلى فعلل شبيها عن بعدولهم في جمع جديد، ونحوه من فعل إلى فعل تخلصا من توالى الضمتين وكان مقتضى الدليل أن يفروا إلى السكون إلا انه منع في فعلل خوف التقاء الساكنين وفى جدد ونحوه خوف إدغام اسم لا يشبه الفعل فلجيء إلى السكون في الخفة وهو الفتح) [12].

ويظهر من خلال هذا النص أن هناك من الأبنية ما يحمل على أخرى معلومة الأصل والاشتقاق والتصريف كما هو الحال في حمل ما جهل تصريفه على ما علم، فالبناء فعلل مجهول التصريف ؛لأنه لا يوجد بناء من أبنية كلام العرب على هذه الصيغة، واستدلوا بجهل تصريف هذا البناء وعدم وجوده في الصيغ ؛لأنه محمول على الأصل الذي خرج منه وهو بناء فعلل مضموم الفاء واللام وكأنه فرع منه على حد وصف ابن مالك له 0

ومما لم يعلم له اشتقاق أيضا وحمل على ما كان معلوم الاشتقاق زيادة النون في الاسم (كنثأو) ، وقد أشار ابن جني إلى ذلك المعنى بقوله : (وأما من طريق الاشتقاق فقد قالوا: كثأت لحيته إذا عظمت ،وانشد الاصمعي:

وأنت امرؤ قد كثأت لك لحية كأنك منها قاعد في جوالق

وقالوا : رجل كنثأو وهو الوافر اللحية فهذا قريب من معنى كثأت لحيته)[13]. ولهذا نظائر في العربية فهم حملوا المعتل على الصحيح في قول الشاعر:

إذا العجوز غضبت فطلق

ولا ترضّاها ولا تـــــــــملّق

فالأصل في ذلك أن يقال: ولا ترضها لان الفعل مجزوم بلا الناهية فهو اكتفى بحذف الفتحة وأبقى الألف على حالها فأجرى ذلك مجرى الصحيح كما يكتفي بحذف الحركة في الفعل الصحيح ولهذا فان العرب إذا شبهت شيئا بشيء فحملته على حكمه عادت أيضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتا لهما وتتميما لمعنى الشبه بينهما[14].

ولما كان الحمل على النظير من أقسام القياس فهو يمثل القسم الثالث منه وهو على أربعة أقسام : حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد فقد ثبت وجود القياس بالدلالة القاطعة فالذي ينكر القياس أنكر النحو والصرف إذ اجمع العرب على ثبوته وهذا يؤكد قول أبي البركات الانبارى : (إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لان النحو كله قياس)[15] وهذا القول ينطبق على النحو والصرف كليهما.

وقد يحمل ما جهل أصله على الكثير المسموع من كلام العرب فان كان للاسم اشتقاق أو تصريف حمل الحرف على الأصالة ومما يدل على ذلك أصالة التاء في قولهم: توءم وهم قالوا: (في الجمع: تؤام وتؤام فعال فالتاء فاء والهمزة عين وإنما كتبت الهمزة في تؤام واوا لانضمام ما قبلها وكذلك إن خففت فأبدلتها واوا خالصة فليست هذه الواو هي التي كانت توءم إنما هي همزة مخففة كما تقول في تخفيف جؤن- جون وشيء آخر يدل على أن الواو في توءم هي الزائدة دون التاء وهو إن فوعلا في الكلام أكثر من تفعل ألا ترى إن باب كوثر وجوهر وقوصرة وحوقل وكوكب أكثر من باب تألب فحمله على الأكثر هو القياس)[16] .

ويمكن حمل ما كثر اشتقاقه وعرف على ما جهل اشتقاقه فالمعروف الأكثر أولى من المجهول من حيث الاشتقاق ومنه ما ورد من زيادة الهمزة فيه فالهمزة تكون في أول الأسماء والأفعال وتجيء زائدة واصلا والأصل في القاعدة إن الهمزة التي تكون في أول الأسماء إذا جاءت بعدها ثلاثة أحرف أصلية كانت الهمزة زائدة ويتضح هذا من خلال قول ابن جني : (اعلم انه قد تحجر في هذا الفصل قسطا كبيرا من اللغة عرف أمر الهمزة فيه فامن معه أن تكون الهمزة في أول ما عدته أربعة أحرف بها زائدة إلا أن يجيء أمر يوضح أنها من نفس الحرف ألا ترى انك لو سمعت في كلامهم مثل أجرك واجبك لقضيت بان الهمزة زائدة بهذا الذي قد صدره أبو عثمان ولم تحتج فيه إلى الاشتقاق وقوله : وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها فهي زائدة يريد به إذا جاءت ثلاثة أحرف لا يشك في أنها من الأصول وفى أولها همزة قضيت بزيادة الهمزة)[17]0 فإذا نظرنا إلى كلمة (افكل)فالهمزة فيها زائدة حملا على نظائر لها من الكلمات

مثل: اصفر واحمر واخضر فالاشتقاق جعل من زيادة الهمزة في افكل لان الهمزة في الكلمات الأخرى كلها زائدة فهي مشتقة من الحمرة والصفرة والخضرة ولهذا تم حمل ما جهل اشتقاقه على ما علم وهما فى النظير واحد فلما كان افكل مما جهل اشتقاقه فهم حملوه على نظائر من الكلمات المعلومة الاشتقاق ولكن لو كان معلوم الاشتقاق كما هو الحال في اولق فالهمزة يحكم عليها بالأصالة لثبوتها عند الاشتقاق قال سيبويه : (وأما اولق فالألف من نفس الحرف يدلك على ذلك قولهم : الق الرجل وإنما اولق فوعل ولولا هذا الثبت لحمل على الأكثر) [18].

وقد يكون للبناء الواحد اشتقاقان ويتم حينئذ الحمل على الأكثر من ذلك الاشتقاق ومن أمثلة ما جاء من أبنية كلام العرب قولهم : (دكان) فان له اشتقاقين قال ابن جني : (دكنت الشيء أدكنه دكنا إذا نضدت بعضه فوق بعض ودكنته تدكينا حكى ذلك ابن دريد قال : ومنه اشتقاق الدكان قال : وهو عربي فصيح قال : وسمعت أبا عثمان الاشناندانى يقول: قال الاخفش : الدكان مشتق من قولهم : أكمة دكاء إذا كانت منبسطة وناقة دكاء إذا افترش سنامها في ظهرها كما اشتقوا عثمان من العثم فالنون على هذا القول في دكان زائدة وهى في القول الأول أصل)[19] . ولايجوز حمل ما جاء كثيرا على ما ورد منه القليل فهم لم يحملوا ضوضاء وغوغاء على وزن فعلاء لان هذا الوزن مجيئه قليل ومحصور فيما كانت فاؤه وعينه من جنس واحد ولكن حملوهما على فعلال وقد عرض ابن جني لاختلاف العرب في ذلك قال : (انك إذا جعلتها على فعلال حملتها على باب قلقلت وزلزلت من المكرر الرباعي وإذ جعلتها فعلاء حملتها على باب سلس وقلق مما فاؤه ولامه من موضع واحد وهذا اقل من باب قلقلت وزلزلت فحملها على الأكثر أولى ومع هذا ان حروف الحلق قد قل فيها التضعيف ألا ترى إلى قلة باب ضغيغة وبعاع وبحة ومهة فإذا قل التضعيف رددت وهو أكثر من باب سلس وجب أن يكون في باب سلس اقل واعز فيجب من هذا الا يجعل الغينين في غوغاء بمنزلة سيني سلس وقافي قلق بل الوجه أن يجعلا بمنزلة زايي زلزلت وقافي قلقلت فإذا حملت غوغاء على فعلا لكان أحسن وتجعله من باب غبغب وغرغرة غزغزة وغضغضة وغطغطة وتغلغل وغمغمة وهذا كله الغينان فيه بمنزلة زايي زلزلت وجاء هذا في المضعف لأنه يجوز فيه ما لايجوز في

غيره من التاليف الا ترى ان فيه نحو: حاحات بالتيس وهاهاته فلولا ان التضعيف من هذا القبيل يجوز فيه ما لايجوز في غيره لما تسمحوا بجمع حروف الحلق هكذا فتبين هذا فانه لطيف ومن ذهب الى ان غوغاء فعلاء على ضعفه جعلها بمنزلة الدهماء وهما حشو الناس وخشارهم) [20]

ويتبين من تاكيد النحويين والصرفيين اهمية النظير وأثره في التاصيل اللغوي اذ وجدنا ذلك واضحا من خلال القياس الذي اشار اليه ابن جني بعد عرضه للبناء وقياسه علي ابنية اخرى وكل هذا متاتي من استعمال النظير وهذا ما يدعونا الى تاكيد ما ذهب اليه ابو البركات الانباري[21] ليؤكد هذه الحقيقة فقد ذكر جملة من الاعتبارات التي يمكن وضعها في اطار بيان وتوضيح مصطلح الحمل على النظير واهميته منها : المصير الي ما لانظير له في كلامهم مردود او المصير الي ما لانظير له في كلامهم محال وحمل المدغم علي غيرالمدغم في الامتناع اولى من حمل غيره لان المدغم اعم استعمالا واكثر وقوعا وما لانظير في كلامهم غير جائز وهذا كله يصب في انها ضوابط لمصطلح الحمل على النظير وما تشكل من استدلال يقود لتاصيل قواعد اللغة وتثبيتها0

الحمل علي المعتل

1-حمل الماضي على المضارع

ومنه ما حصل في الافعال الماضية المتصلة بتاء الفاعل نحو: اكسوت واعلوت وادعوت وهذه الافعال وغيرها ومما كان على شاكلتها تكون الواو فيها رابعة مما اوجب قلبها ياء فصارت اكسيت واعليت وادعيت والذي دعاهم الى هذا القلب ليس علة صرفية انم حملوا هذه الافعال الماضية على الافعال المضارعة التي اصابها القلب نفسه فهم قالوا : يعلو ويدعو وكسو وهذا القلب في الافعال المضارعة جاء لعلة صرفية وهي قلب الواو المتطرفة اذا انكسر ما قبلها فصارت هذه الافعال يكسي ويعلي ويدعي وهذا ما يؤكد قول ابن جني : (فهذا مطرد في كلامهم ولغاتهم فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم ان يحملوا الشيء على حكم نظيره لقرب مابينهما وان لم يكن في احدهما ما في الاخر مما اوجب له الحكم)[22] الذي يشير الى ان الحكم اوجب في احدهما وان لم يكن قد حصل في الاخر فحكم قلب الواو ياء في المضارع واجب للعلة التي ذكرناها وهي تطرف الواو وانكسار

ما قبلها ولكن هذا الحكم او غيره لا يتوجب ان يكون في الافعال الماضية لانها محمولة على شيء حصل فيه تغيير صرفي فلما كانت الافعال المضارعة هي الاصل في الاستعمال وان للافعال الماضية نظير في الاستعمال متمثل بالافعال المضارعة فيكون حمله على ما له نظير اولى من حمله على ما ليس له نظير ومن هنا كان القرب بين ركني الحمل : المحمول والمحمول عليه سببا في شيوع هذا المصطلح ومن ثم كثرته واطراده في كلامهم وبهذا يكون حمل الكلام على ما فيه فائدة اشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة وقد لخص ابو البركات الانباري فائدة الحمل على النظير وهي المشاكلة والمحافظة على أن تجري الأبواب في سنن واحدة[23] .

2-حمل المضارع على الماضي

وقد يحمل الضارع على الماضي وهذا ما نجده في اتصال الفعل المضارع بنون النسوة إذا أريد من ذلك تحقق البناء فالفعلان يشتركان بالبناء عند اتصالهما بنون النسوة فالأصل في اتصال ضمير النسوة بالفعل الماضي لان الفعل الماضي متحقق الوجود فأصالته تنبع من ذلك[24] : (إن المضارع إذا اتصل به نون جمع المؤنث أو نونا التوكيد بني وإنما بني مع نون جمع المؤنث نحو: يضربن لثلاثة أوجه احدها حملا له على ضربن فان الماضي بني معها على السكون لئلا يجمع أربع حركات لوازم ثم حمل المضارع عليه وان كانت العلة منتفية لاشتراكهما في الفعلية ولذلك قال سيبويه وليس حمل المضارع على الماضي في البناء بأبعد من حمله على الاسم في الإعراب...)[25].

ويجيء الحمل أيضا في الأفعال المضارعة التي تحمل على الأفعال الماضية وكما هو معلوم فان الإعلال يكون بالقلب أو بالنقل أو بالحذف ومما جاء محمولا من الأفعال المضارعة الفعل يقوم وبيبع ويخوف فالحرفان الواو والياء اسكن ما قبلهما والقاعدة الصرفية تقول : إذا اسكن ما قبل الواو أو الياء لم يعل أي منهما كما هو الحال في ظبي ولكن هذه القاعدة لا تطبق على الأفعال يقوم ويبيع ويخوف لسكون ما قبل الواو أو الياء فهم حملوا الأفعال المضارعة على الأفعال الماضية فالفعل قوم اعل بالقلب ليصير قام والفعل بيع اعل ليصير باع والفعل خوف اعل أيضا ليصير خاف ويكون الإعلال في الفعل المضارع إلا انه إعلال بالنقل بعد نقل ضمة الواو في يقوم إلى الساكن قبلها ونقل

كسرة الياء في يبيع إلى الساكن قبلها وكذلك نقل فتحة الواو في يخوف إلى الساكن قبلها أيضا ثم قلبوا الواو إلفا لتحركها في الأصل قبل النقل وانفتاح ما قبلها في اللفظ ولم يعتدوا بالسكون لأنه عارض بسبب النقل والعارض على الأغلب ألا يعتد به [26]

ويحمل المضارع على الماضي أيضا ويقاس عليه بعد رد الألف إلى الياء كما في الأمثلة الآتية:

رضي- يرضى

شقي - يشقى

فالفعلان الماضيان منتهيان بالياء ومضارعاهما منتهيان بالإلف أيضا وعند إسناد المضارع إلى ألف التثنية ترد الياء إلى أصلها وهي الياء فيكون على النحو الآتي:

يرضى- يرضيان

يشقى - يشقيان

واما ما دعاهم الى رد الياء الى اصلها انهم حملوا المضارع على الماضي فالماضي ينتهي بياء وبهذا يكون يرضيان محمولا على رضي ويشقيان محمولا على شقي من حيث الاعلال ولم تكن هناك من علة صرفية دعتهم الى قلب الالف ياء سوى الحمل وهذا شبيه بما جاء من الحمل في الاسماء فقد (وجبت تثنية ما وقعت واوه رابعة فصاعدا بالياء نحو: مغزيان وملهيان لانك لو بنيت فعلا في اوله الميم على وزن مفعل لقلت: مغزيت وملهيت فقلبت الواو كما قلت: اغزيت فحمل الاسم في هذا الموضع على الفعل كما حمل المصدر على الفعل حتى اعلّ في نحو قولك: قمت قياما وصمت صياما)[27]

ولم يقتصر حمل المضارع على الماضي وكلاهما فعلان فقد حمل اسم الفاعل واسم المفعول على الفعل في الاعلال كما في الامثلة الاتية:

قول – قال – قاول – قائل (اسم فاعل)

قول – قال – مقول – مقول (اسم مفعول)

واذا كان حمل اسم الفاعل والمفعول على الفعل في الاعلال أي ان ما اصاب الفعلمن اعلال يصيب اسم الفاعل والمفعول من اعلال ايضا وعليه يكون حمل الفعل على الفعل اولى من حمل الاسم على الفعل فالفعل(غزا اصله غزو ففعل به ما فعل بقال واما

ياء نحو رمى اصله رمي بفتح الميم والياء قلبت الفا وكتبت على صورة الياء كما سبق في سلقى وهذا التقسيم يجئ من الباب الاول تحو دعا يدعو دعوة ودعاء ومن الباب الثاني كقضى يقضي قضاء ومن الباب الثالث كسعى يسعى سعيا ومن الباب الرابع كخشى يخشى خشية ومن الباب الخامس كسرو يسرو سراوة)[28] وقد عبر ابو عثمان المازني عن اعلال المضارع حملا على الماضي بقوله: (ومثل هذا رضيت ترضى وشقيت تشقى ثم تقول: هما يرضيان ويشقيان ولما كانت في فعلت علة تقلب الواو كرهوا ان يجري الفعل على غير(فعل) فيختلف الباب)، ثم عبر ابن جني عن هذا المعنى بقوله :(فهلا قيل في يشقيان: يشقوان لانه لا كسرة قبل الواو؟ فلانه لما وجب قلب اللام في شقيت لانكسار ما قبلها قلبوها ايضا في المضارع – وان كان لاكسرة قبلها- لئلا يختلف الباب فهذا نظير اغزيت تغزي الا ان اغزيت تغز يقلب ماضيه لمضارعه وشقي يشقى قلب مضارعه لماضيه فهذا يدلك على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها فإذا كانوا قد اعلوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل فإعلال الماضي للمضارع والمضارع للماضي أجدر) [29] وهذا يقودنا إلى أن حمل الأسماء على الأفعال والأفعال على الأسماء أو الأفعال على الأفعال إنما وضع لان تجري الأبواب على نسق غير مختلف وان تتحد من حيث وضع القواعد وان لا يحصل الاضطراب والخلط في أبواب الصرف وان يكون هذا الاجتماع لتلك الأبواب منسجما غير مختلف ليسهل العمل به وفهمه.

3- حمل المضارع على المضارع

ومما هو محمول من الأفعال المضارعة على الأفعال النظيرة الأخرى الفعل المضارع المبدوء بالهمزة على وزن افعل ومنه أكرم والأصل فيه االكرم بهمزتين (وحذفوا الهمزة من أخوات اكرم نحو: نكرم وتكرم وكرم والأصل فيه نؤكرم وتؤكرم ويؤكرم كما قال :

فانه أهل لان يؤكرما

حملا على اكرم وإنما حذفت إحدى الهمزتين في اكرم لان الأصل فيه االكرم فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما فحذفوا أحداهما تخفيفا ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف)[30] ،وأما ما دعاهم إلى ذلك الحذف هو (دفع الاستكراه الناشئ من اجتماع

الهمزتين في المتكلم وحده وحذفوا في غيره اطرادا للباب وان لم يوجد الاجتماع المستلزم للاستكراه)[31].

ومن حمل المضارع على المضارع أيضا حذف الواو في المعتل من مضارع وعد فهم (حذفوا الواو من أخوات يعد وإنما حذفت الواو من يعد ؛لوقوعها بين ياء وكسرة ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف كل ذلك ؛لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف)[32].

وقد حملوا غير الزائد على الزائد من الأسماء المعتلة كما حملوا الأفعال بعضها على بعض فهم همزوا ياء صحيفة عند الجمع قال ابن مالك : (وقد تشبه غير الزائد على الزائد فتحمل عليها في الإعلال نحو: مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر هكذا سمعا والقياس مصاوب ومناور وقد وردا كذلك أيضا)[33] .

وكان الزجاج قد خالف سيبويه والاخفش في تأويل هذا الجمع، وقد عرض ابن جني وابن عصفورهذه الآراء ،قال ابن جني : (فأما قول العرب مصائب فغلط ؛لان الياء في مصيبة عين الفعل وهي منقلبة عن واو واصلها مصوبة واصلها الحركة وقياسها مصاوب وقد كان أبو اسحاق ذهب إلى أن الهمزة في مصائب إنما هي بدل من الواو في مصاوب كما قالوا: اسادة في وسادة وأنكر ذلك عليه أبو علي قال: إن الواو لا تقلب همزة وسطا إذا كانت مكسورة وقد بينت هذا وذكر أبو الحسن إن الذي شجعهم على أن شبهوا مصيبة بصحيفة حتى همزوها في الجمع إنها قد اعتلت في الواحد بان قلبت الواو ياء فتوهنت العين بالقلب فاشبهت الياء الزائدة لانها في الحقيقة ليست من الاصل وانما هي بدل من العين فلما لم تكن الاصل بعينه اشبهت الزائد فقلبت في الجمع همزة وانكر عليه ذلك ابو اسحاق وقال: يلزمه في مقام :مقائم يريد أبو اسحاق ان اصل مقام : مقوم كما ان اصل مصيبة مصوبة وكلاهما قد قلب يقول : فلو جاز لذلك ان يهمز جمع مصيبة لجاز ايضا ان يهمز جمع مقام وهذا يلزم ابا الحسن لو كان يقطع بهذه الحجة وانما تعلل بهذا القول وتانس به وليس عنده بعلة قاطعة فيلزم ان يقول في جمع مقام : مقائم ولكنه لما سمع مصائب احتال بعد السماع بما يكون فيه بعض العذر ولا يقطع بان هذا خطا من العرب

ما وجد له وجيها ما الا ترى ان سيبويه قال في باب ما يضطر اليه الشاعر ،وليس شيء مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها)[34] .

يقول ابن عصفور :(واما مصائب في جمع مصيبة فكان القياس فيها مصاوب على ما يبين في باب القلب فاما ان يكونوا همزوا الواو المكسورة غير اول شذوذا فتكون مثل اقائيم في جمع اقوام وهو مذهب الزجاج واما ان يكونوا غلطوا فشبهوا ياء مصيبة وان كانت عينا بالياء الزائدة في نحو صحيفة فقالوا: مصائب كما قالوا: صحائف وهو مذهب سيبويه والاول اقيس عندي ؛لانه قد ثبت له نظير وهو اقائيم)[35].

وقد ايد ابن عصفور ما ذهب اليه الزجاج ؛ لانه محمول على نظائر له في كلام العرب كما هو الحال في اقائيم وصح بذلك قلب الواو في اقوام همزة ومن ثم جاز الحمل على ذلك في قلب الواو في مصاوب همزة لتكون مصائب واما ما ذهب اليه سيبويه فهو اقرب الى التعليل العلمي اذ جعل الحرف غير الزائد محمولا على الحرف الزائد فالياء في مصيبة منقلبة عن اصل والياء في صحيفة زائدة فلما همزوا الياء الزائدة في صحيفة على صحائف همزوا الياء في مصيبة حملا عليها واغلب الظن ان راي سيبويه هو الاصح في ذلك لان الحرف المنقلب المتمثل بالواو في مصوبة قد فقد بالقلب شيئا من اصالته وعد بذلك شبيها بالزائد وهذا مما اختصت به حروف العلة وما يجري عليها من تغيير بالقلب والابدال فقد اعطى هذا التغيير لها شيئا من المرونة والمطاوعة فجعلها بذلك ابعد عن الاصل الذي وضعت عليه فلما كان الامر فيها كذلك حملت على ما كانت من حروف زائدة وشبهت بها اعتمادا على اصلها قبل القلب0 ومما يؤكد تعزيز قول سيبويه ما ذكره ابن بابشاذ عند شرحه لكتاب الجمل لابي القاسم الزجاجي : (لاخلاف ان الواو المكسورة اذا وقعت وسطا لا تهمز من نحو: اجود به واطول وحول وعاور وطويل وعويل ونحوه لانها تبلغ في النقل الى ما بلغت الواو المضمومة الا ما يحكى عن ابي اسحاق الزجاج من المصائب ان الهمزة مبدلة من الواو المكسورة وهو خلاف ما عليه الجماعة بل المصائب من الشاذ الذي لايعول عليه واذا كانوا غير مجمعين على همز الواو المكسورة اذا وقعت اولا فاحرى واولى ان لايهمزوا المتوسطة فقول ابي القاسم رحمه الله: (ان كل واو انكسرت في اول الكلمة خاصة فهمزها جائز) انما

يعني جائز عند قوم يجعلونه قيسا ويجرونه مجرى الواو المضمومةلانه استثقل من الـــواو المكسورة مثل ما استثقل من الواو المضمومة وعليه انشدوا

الا الافادة فاستولت ركائبنا عند الجبابير بالباساء والنعم[36]

وقد تحمل الحركة في المعتل كما حمل الفتح على نظيرهما الكسر والضم وهذا ما نجده في صيغة افتعل في الابدال القياسي فصوغ اليسر واليبس على افتعل يكون اتسر واتـــبس وفيهما تبدل الياء اذا كانت فاء من التاء وذلك لعدم استقرار الفاء على صورة واحدة فمـــرة تقلب واوا اذا انضم ما قبلها واخرى تقلب الفا اذا انتح ما قبلها ويمكن ان نبين ذلـــك مـــن خلال الامثلة الاتية :

يسر(فاء الفعل ياء) ايتسر(على وزن افتعل) اتسر(ابدال الياء تاء وادغامها)

بيس(فاء الفعل ياء) ايتبس(على وزن افتعل) اتبس(ابدال الياء تاء وادغامها)

واذا اردنا صوغ مفتعل ويفتعل من يسر وييس قلنا: موتسر وموتبس ويـــاتبس وياتـــسر ابدلنا الفاء في المثالين الى واو والف للضمة التي قبل الواو وللفتحة التي قبل الالف وبهذا تكون الفاء التي نعني بها الياء غير مستقرة فقد تغيرت من ياء الى واو ثم الى الف وهـــذا يقودنا الى ان الفتحة في ياتسر محمولة على الضم في موتسر فالفتح اخف من الضم وهو محمول عليه وهذا شبيه بحملهم الفتح على الكسر والضم في ياتعد من الوعد وفـــي ايتعـــد وموتعد[37] .

وكان ابو عثمان المازني قد وقف عند تعليل ابدال الواو والياء تاء تعليلا دقيقا وهو مـــن الطف اشاراته التعليلية قال: (وانما فعلوا هذا بالواو والياء في هذا مـــن قبـــل انهـــم لـــو تركوهما على اصولهما تبعا ما قبلهما وكنت تقول : ياتئس ويـــاتزن ومـــوتزن ومـــوتئس وتقول اذا امرت : ايتئس وايتزن فكان ذلك يثقل عليهم لان الواو والیـــاء ليـــستا عنـــدهم كسائر الحروف والحركات فيهما مستثقلة فابدلوا مكانهما حرفا اجلد منهما مخرجـــه مـــن مخرج الذي بعده ليثبت على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه وكان ذلك اخف علـــيهم من ان يتبعا ما قبلهما) [38].

واذا ربطنا بين قول ابي عثمان وبين ما اشار اليه ابن عصفور وجدنا ان حمل الحركات بعضها على البعض الاخرهو وان كان المراد منه تاصيل قواعد القياس الا انه في الوقت نفسه لايخلو من الاشارة الى مرونة القاعدة وتثبيتها كما هو الحال في الابدال على نحو من تحقيق الخفة والابتعاد عن ثقل النطق بالحروف والحركات ولهذا نجد ان تطبيق القواعد الصرفية على اساس سليم خال من وعورة النطق يقودنا الى تيسير تلك القواعد ولعل واحدا من اساليب ذلك هو الحمل على النظير كما هو الحال في حمل حركة على اخرى او حرف على اخر او اسم على اخر او فعل على اخر وقد نجد ان مصطلح الحمل على النظير ياتي مرادفا لمصطلح الجاري مجرى كذا من حيث المعنى عند الصرفيين وهذا يتضح من خلال حمل يوعد ويوزن على يوجل ويوحل في صحة الواو وعدم اعلالهما فصحة الواو في يوعد جارية مجرى صحتها في يوجل واصل حذف الواو كما هو معلوم وقوعها بين ياء وكسرة فاذا زال السبب وهو الكسر لم يحصل حذف في الواو كما هو الحال في يوجل وكانت الفتحة عارضة وهذا ما يعرف في اصطلاح الصرفيين بالاعتداد بالعارض.

اما مضارع صيغة افتعل مثل : يوتعد فهو من الوعد فالواو تقلب ياء بعد الكسرة في ايتعد وتثبت بعد الضمة في موتعد اما قبل الواو اذا كانت مفتوحة فانها تحمل على سابقتها في ياتعد وهذا نظير القلب في ياتئس من الياس والاصل فيه ييتئس بعد قلب الياء الفا وهو محمول على ايتاس وموتئس وهذه المرونة في استعمال المصطلح لم تكن الا لاجل تثبيته ومن بعد تثبيت القاعدة وتوسيعها من خلال الربط بين الامثلة والقياس عليها وان تطبيق هذا المصطلح لايعني في رايي المتواضع سوى تيسير لقواعد اللغة من الناحية الصرفية وجعلها على نمط سهل من حيث التطبيق وهو بهذا لايتعارض مع قواعد اخرى وان جمع النظائر في اطار وان اختلفت اسبابه غايته التيسير لاجل التطبيق .

4- حمل العين على اللام في الاعتلال في الجمع

صيغة (فعّل) المراد منها الجمع مثل : صائم صوّم وجائع جوّع فالمفرد والجمع فيهما اعلال وهذا النوع من الاعلال لم تكن فيه علة توجب القلب ولكن ما حصل فيها انما هو حمل الجمع على المفرد ويمكن ان نتبين اسباب هذا الحمل على سببين الاول: ان الجمع

اثقل من المفرد فلما كان المفرد صائم او جائع وهو معتل لاعتلال فعله ورد الجمع معتلا ايضا وتم الحمل على نظيره المفرد والثاني : ان العين لما كانت قريبة من الطرف اشبهت الطرف أي اشبهت اللام فيما حصل لها من تغيير بالاعلال بالقلب فشبهوها ب(عتيّ) جمع عات كما هو الحال في جمع صائم وهذا شبيه بقوله تعالى : (فيها جثيّا) مريم 72 وقوله تعالى: (ايّهم اشد على الرحمن عتيّا) مريم69 وكلا الاسمين على وزن (فعول) فالاول اصله: جثوو والثاني اصله: عتووفادغمت الواوان فثقل اللفظ بضمتين وواوين متطرفتين فابدلوا من الواو ياء وكسر ما قبلها لتصح الياء الساكنة ولانه اخف [39] 0

5- حمل المصدر في الاعتلال على الفعل

يعل المصدر اذا اعل فعله فالمصدر قيام اعل لاعلال الفعل قام وهذا يجري اذا كان الفعل معتل العين بالواو وكانهم خففوا الواو بالياء ولا يقتصر الحمل على ما هو معتل فاذا صح الفعل صح المصدر ومنه قوله تعالى: (قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا)النور63فقد صحّت الواو في المصدر لصحتها في الفعل لاوذ وقد يزاد على ذلك ان مصدر فاعل لايعل مثل ما اشار الى ذلك ابن الانباري: (لاوذ لواذا كقاوم قواما لان المصدر يتبع الفعل في الصحة والاعتلال ولو كان المصدر لاذ لكان لياذا معتلا لاعتلال الفعل كقام قياما)[40]

الحمل على التصحيح

1- حمل افعلّ على افعالّ

قال ابن مالك: (فلو كان الاسم موافقا للفعل في زيادته ووزنه معا وجب ان يصحح ليمتاز من الفعل فان اسودّ مثلا لو اعلّ فقيل فيه : (سادّ) ظنّ انه (فاعل) وذلك مامون في نحو : مقام وتبيع فانهما قد امتازا من الفعل بالزيادة التي تكون فيه وهي الميم وبالوزن الذي لايكون فيه وهو تفعل فلا حاجة الى الاخلال بالاعلال فان في استعماله اجراء للنظائر على طريقة واحدة فلا يعدل عنه الا لمانع من خوف لبس او غيره)[41] وقد اشترط ابن مالك في التصحيح بين الابنية ليتحقق الحمل على النظائر ان تكون هناك موافقة بين البنائين في الزيادة والوزن وبما ان اسودّ محمول عاى اسوادّ في التصحيح دون الاعلال وان الواو لم تعل في البناء الثاني وان البناء الاول اعني اسودّ (هو مقصور

من افعال ّلطول الكلمة ومعناها كمعناها بدليل انه ليس شئ من افعلّ الا يقال فيه افعال ّالا انه قد تقل احدى اللغتين في شئ وتكثرالاخرى الا ترى ان طرح الالف من احمرّ واصفرّ وابيضّ واسودّ اكثر واثباتها في اشهابّ وادهامّ واكهابّ اكثر)[42] 0واغلب الظن ان البنائين اذا اردنا القول فيهما حمل افعل ّ على افعالّ من حيث التصحيح وعد الاعلال وهذا مما يرتبط ارتباطا وثيقا بالدلالة اتي يتصف بهما كلا البنائين وفي تقديري المتواضع ان دلالة افعل ّمرتبطة بدلالة افعالّ وهذا الارتباط والتواصل في الدلالة لايمكن تحقيقه اذا حصل في احدهما اعلال ولم يحصل في الاخر وكان تلك الدلالة لا يحصل فيها انتقال وتواصل وتدرج ومعلوم ان صيغة افعل ّ وفعالّ اختصّتا بالوان والعيوب وكان صيغة افعلّ جاءت لبيان المعنى العارض وافعالّ لبيان المعنى اللازم وللحفاظ على التدرج في هذه الدلالة توافق الاثنان في عدم الاعلال وصح ّ البناءان وقد عبّر الكفوي في شرحه لمتن البناء عن ذلك المعنى قال : (واعلم ان هذا الباب يجئ غالبا من الالوان والعيوب كباب الافعلال وقد يكون لغيرهما كابهارّالليل اذا انتصف والاكثر ان يقصد عروض المعنى في احمارّ ولزومه في احمرّ ويكون الامر بالعكس فمن قصد اللزوم في الاول قوله تعالى : (مدهامّتان) الرحمن64 ومن قصد العروض في الثاني قولك : اصفرّ وجلا واحمرّ خجلا) [43].

2- حمل مفعل على مفعال

وكلا البناءين دال على اسم الالة وربما ياتيان للدلالة على صيغة المبالغة اذ اجتمعت في هذين البناءين صفتان جعلت الاول يحمل على نظيره من الثاني من حيث التصحيح وعدم اعلال عينهما وهاتان الصفتان هما : الموافقة في اللفظ والموافقة في المعنى اما من حيث اللفظ فاشتراكهما في كونهما على صفة واحدة وهي مفعل وان كان الثاني قد اشبعت فتحة عينه فصارت الفا ومن حيث المعنى فالدلالة على الالة او كونهما صفتين دالتين على المبالغة فهم قالوا: محمل ومكيال كاسمي الالة وقالوا: مفرّ ومحضار كصفتين للمبالغة0وذهب سيبويه نقلا عن الخليل ان (مفعلا انما هو من مفعال الا ترى انهما في الصفة سواء تقول : مطعن ومفساد فتريد في المفساد من المعنى ما اردت في المطعن وتقول: المخصف والمفتاح فتريد في المخصف من المعنى ما اردت في المفتاح وقد

يعتوران الشيء الواحد نحو : مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال فانما اتممت فيما زعم الخليل انها مقصورة من مفعال ابدا فمن ثم قالوا : مقول ومكيل)[44]0ويعكس مصطلح الحمل على النظير دلالة الابنية من ناحية المعنى فلا يقتصر الامر على حمل الفاظ على اخرى من حيث اللفظ كلفظ او بناء وحده وانما الامر مقرون بما ينسجم مع ذلك اللفظ من دلالة معنوية وموافقة في المعنى.

الحمل على الجوار

ويمكن حمل الشيء على الشيء اذا جاوره في كثير من الاحكام ولم يقتصر قرب الجوار في النحو – وان كان قد عرف به– وانما ورد منه الكثير في الصرف في ابنية الاسماء والافعال فيكون حمل حركة على اخرى او حرف على حركة من باب المجاورة بمعنى ان هناك حركتين او حرفين او حركة وحرف فقد يحمل الاول على الثاني او العكس ويمكن ان نعرض لبعض الامثلة التي جاز فيها الحمل على الجوار:

1- حمل الاول على الثاني

من ذلك ضم همزة الوصل في افعال الامر فهم قالوا : اقتل وادخل فضموا الهمزة – وان كان الاصل فيها الكسر– لضمة عين الفعل وقد كان بينهما حاجز ضعيف وهو السكون وكان الهمزة وعين الفعلين متجاورتان من دون حاجز بينهما فحملوا ضمة الهمزة على المجاورة واريد من ذلك سهولة الانتقال بين الحركات ومرونتها فالانتقال من ضم الى ضم اسهل من الانتقال من كسر الى ضم0

2- حمل الثاني على الاول

القياس في قنوت وصبوت اذا اريد البناء منهما على وزن (فعلة)ان يقال: قنوة وصبوة ولكنهم لم يقولوا ذلك بل قالوا : قنية وصبية فقلبوا الواوياء لا لعلة صرفية ولكن بسبب المجاورة فالواو تجاور الكسرة وان كان الفاصل بينهما حرفا ساكنا وبما ان الكسر اقوى من الضم قلبوا الواو الى ياء0ويمكن ان اقف من خلال هذا المثال على ان استعمال المصطلح مرهون بما يؤول اليه ذلك البناء من خفة ومرونة وما ينتج عن ذلك من تاصيل للقاعدة وتثبيت لها فالقول : قنوة وصبوة اذا اردنا عدم القلب فيهما فهو مطرد وقياسي لفقدان العارض الصرفي ولكن القلب اجود للمجاورة ولهذا وجدنا انتقالا في استعمال

المصطلح(عدم القلب مطرد) و(القلب اجود) وكيف كان هذا الانتقال يرتبط ارتباطا مباشرا بحمل الحرف او الحركة على المجاورة للاخذ بالبناء الى الخفة ويسر النطق وان كان الاثنان صحيحين .

ومن امثلةحمل الثاني على الاول للمجاورة ايضا همز الواو في قراءة قوله تعالى : (يؤقنون) [البقرة] [45] فقد اعطيت الواو الضمة لمجاورتها الياء المضمومة وبذلك همزت لانه يجوز همز الواو اذا ضمت ومنه قول الشاعر:

احب المؤقدين اليّ مؤسى وجعدة اذ اضاءهما الوقود[46]

ولعل ابن جني كان محقا عندما ذكر ان التصحيح وعدم القلب في اسم الفاعل معتل العين بالواو اجود واحسن من القلب فهم قالوا: في جمع صائم صوّم وهو الاجود وقالوا: على القلب: صيّم وان كان جائزا فقد جعل صوّم اصح واجود لان بين الواو والضمة من تناسب ومجاورة اما في القلب فيبتعد هذا التناسب ليكون بين الضمة والياء وهذا ابعد من الاول ولهذا تم حمل ابنية اخرى على هذا المبدا من تلك الابنية حملهم بسبب ما حصل من مجاورة بين الضمة والواو فهم قالوا : عصو وعصيّ وعتو وعتيّ وكلها محمولة على صوّم وصيّم[47]. وهذا يتاكد مع حقيقة ثابتة يمكن عدّها من الاصول التي بنيت عليها القواعد وقد استعملها ووظفها الصرفيون سواء كانوا من البصريين ام الكوفيين وهي ان الحمل على الظاهر اولى من العدول الى ابنية اخرى وهو ما يقودنا الى تاكيد الحقيقة الثابتة التي دعا اليها ابن جني عندما اشار الى ان (صوّم) اجود في التصحيح من القلب الى صيّم وان مصطلح(اجود في التصحيح) هو ما يقابل مصطلح الحمل على الظاهر اذ اخذ جمع صوّم على ظاهره أي ظاهر وجود الواو على اصلها في الفعل وتم قياس ذلك على اصل وجود الواو في الفعل ولهذا وجدنا ان كثيرا من التغييرات الصرفية التي حصلت في الاسماء او الافعال اما ان تقاس على اصل وجود التغيير في البناء نفسه او يحمل التغيير على ما هو اقرب الى ذلك البناء من ابنية مشابهة اليه في ذات التغيير أي بمعنى حملها على الاقرب لذلك البناء لتكون الابنية المتقاربة على هياة واحدة وليتحقق التشاكل بين الابنية وان حمل أي بناء على غيره من الابنية فهو لايخرج عن دائرة الرجوع الى الاصل الذي وضع عليه ولهذا فاننا ناخذ بقاعدة الحمل على الظاهر والتمسك

به ما امكن والمقصود الاخذ بالظاهر هو الاخذ بالقاعدة الاصلية والاعتداد بها وهذا واضح من كلام المبرد (اعلم ان ما كان من هذا من ذوات الواو فان الاجود فيه ان تصح الواو وتظهر وذلك قولك : على قوّل في جمع شهّد في صائم : صوّم وقائل قوّل وكذلك جميع هذا الباب وقد يجوز ان تقلب الواو ياء وليس بالوجه ولكن تشبيها بما اعتلت لامه وذلك انك تقول:في جمع عات ك عتيّ لايصلح غيره اذا كان جمعا فلما كان هذا الباب يقرب من الطرف جاز تشبيهه بهذا الذي هو طرف فتقول في صائم: صيّم وقائل: قيّل والوجه ما ذكرت لك اوّلا وان هذا تشبيه ومجاز فان بنيته على (فعّال) ظهرت الواو ولم يجز الا ذلك لتباعدها من الطرف وذلك قولك : صائم وصوّام وقائل وقوّال)[48] وكذلك في قول ابن جني وتاكيده على مبدا الاصل من ذلك قراءة الاعمش (لما يهبط) بضم الباء . قال ابو الفتح :(قد بينا في كتابنا (المنصف) وهو تفسير ابي عثمان ان باب(فعل) المتعدي ان يجيء على يفعل مكسور العين كضرب يضرب وحبس يحبس وباب (فعل) غير المتعدي ان يكون على يفعل مضموم العين كقعد يقعد وخرج يخرج وانهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا وهذا في هذا كقتل يقتل وجلس يجلس الا ان الباب ومجرى القياس على ما قدمنا فهبط يهبط على هذا بضم العين اقوى قياسا من يهبط فهو كسقط يسقط لان هبط غير متعد في غالب الامر كسقط)[50] وهذا تاكيد اهمية القياس المتمثل بالقياس على النظائر من الابنية.

حمل فعلى على نظيرتها فعل

ترد الاسماء على صيغة (فعلى) نحو : بشرى وعلى فعل نحو: حمر في صيغة الجمع واذا اردنا الموازنة بين الصيغتين وجدنا ان الاولى محمولة على الثانية في ثبوت الياء وتصحيحها وعدم قلبها الى حرف اخر بمعنى ان ما يجري في صيغة(فعل) يجري في صيغة(فعلى) فهي نظيرتها في كل ما يحصل فيها من تغيير وقد علمنا في صيغ اخرى ان الاسم اذا كانت فيه ياء وقبلها ضمة قلبت هذه الياء الى واو ووجدنا ذلك في امثلة منها: ميقن قلبت الياء للضمة التي قبلها الى واو فصارت موقن وهذا ينطبق على ما كانت الياء بعيدة عن الطرف فاذا قربت صحّت الياء ولم تقلب ووجدنا ذلك في امثلة منها : بيض جمع ابيض فلكون الياء قريبة من الطرف لم يحصل فيها تغيير بالقلب وكل ما حصل فيها

ان الضمة صارت كسرة لتناسب الياء وكان هذه الصيغة صارت اشبه ما تكون اصل يقاس عليه في نظائر اخرى من الصيغ فهم حملوا صيغة(فعلى) عليها من حيث عدم التغيير والقلب وان كانت بعيدة عن الطرف ووجدوا ذلك في امثلة منها قوله تعالى (تلك اذا قسمة ضيزى) [النجم 22] والاصل ضيزى فالياء وان كانت بعيدة عن الطرف الا انها لم تقلب فجرت مجرى بيض بقلب الضمة كسرة[50] .

وقد حدد ابن بابشاذ ثلاثة احوال للياء قال: (ومتى انضم ما قبلها فلها ثلاثة احوال ان بعدت من الطرف ووقعت في محل الفاء قلبت على حد ما قبلها من نحو: (موقن) و (موسر) وان قربت من الطرف فوقعت في محل العين كسر ما قبلها لتصحّ مثل (بيض) وان التبس بناء ببناء حملت على ما بعد من الطرف من نحو : (فعلى) من الكيس والطيب تقول فيه: طوبى وكوسى فلولا الالتباس لكسر ما قبلها على حد بيض)[51] 0

واذا دققنا النظر في هذا النص وجدنا ان هذه الاحوال الثلاث انما تعد بمثابة قواعد قياسية واصول ثابتة تقوم عليها الياء بوصفها حرفا من الحروف التي تتغير وهذا الحرف لايمكن القطع بثباته فهو في حالات متغير وفي اخرى ثابت والذي يهمنا من ذلك ان بعض الابنية اذا حملت على نظائرها من ابنية اخرى سواء كان ذلك في الصحيح ام في المعتل قد يتم التجاوز عن القاعدة الاصلية مراعاة للحمل على ذلك البناء ليتحقق التشاكل والتوافق في الابنية او يكون التشاكل والتوافق في الايات نفسها كما حصل ذلك في قوله تعالى : (تلك اذا قسمة ضيزى)[النجم22] فهي محمولة على بناء (فعل في الجمع كما قلنا وهذا الحمل على ذلك النظير في اغلب الظن اساسه التشاكل والتوافق في فواصل اليات لتكون تلك الفواصل منسجمة غير متباينة وليتحقق الجرس الموسيقي في ذلك فاذا نظرنا الى الفواصل السابقة وجدنا انها تتكون من الاتي: (الكبرى) النجم 18 و(والعزى) النجم19 و(الاخرى)النجم20 و(الانثى)النجم 21 وكل نهايات هذه الايات لانجد فيها اسما معتل العين بالياء فهي كلها صحيحة وكلها مضمومة الاوائل وكان مجيء الصفة في قوله تعالى: (تلك اذا قسمة ضيزى) النجم22بتحويل الضمة الى كسرة ليتوافق مع الكلمات الثلاث الواردة في النص وهي على التوالي: تلك مكسورة التاء واذا مكسورة الهمزة

وقسمة مكسورة القاف ولعل هذا الامر هو الذي دعاهم الى حمل كلمة ضيزى على كلمة بيض وعدم قلب الياء واوا او ابقاء الضمة على الضاد لا تحويلها الى كسرة.

اجراء الامر مجرى المضارع

الأمر من الأفعال المخصوصة بالصيغة الدالة على الامرية ويقترن زمنه بالحاضر أي زمن المخاطب الحاضر فهو والمضارع المجزوم سواء في الزمن وما يطرأ على كليهما من تغيير في الحركات والسكنات وان حركات وسكنات الأمر كالمضارع فالفعل (اكتب) يشتمل على حركة فسكون ثم حركة تتبعها حركة أخرى وكذا الحال في المضارع المجزوم في قولنا : ليكتب ياء المضارع متحركة تلاها ساكن ثم متحرك فساكن وكلتا الصيغتين غير متخالفتين. والاصل في صيغة الأمر أن يكون مبنيا اجري مجرى المضارع المجزوم مع ان هناك فرقا جوهريا بين الفعلين فالأول مبني والثاني معرب بمعنى أن الأول أي صيغة الأمر مبنية غير مجزومة وصيغة المضارع مجزومة على خلاف ما ذكره الكوفيون من أن الأمر معرب مجزوم وبهذا يكون فعل الأمر محمولا على المضارع من ناحية الجزم وليس من ناحية الإعراب أو البناء فالفعلان مجزومان والذي دعاهم الى ان يجروا الأمر مجرى المضارع المجزوم أو أن يحملوه عليه (فلان الحركات والنونات علامة الإعراب فينافي البناء ولذا لم تحذف نون جماعة المؤنث وإذا اجري(تدحرج) فتسقط أنت منه أي المضارع حرف المضارعة للفرق وتأتي بصورة الباقي أي بعد حذف حرف المضارعة مجزوما)[52] ومما يؤكد حمل الأمر على المضارع هو اقتران الأمر باللام كما هو الحال باقتران المضارع باللام وهو الأصل وقد ذكر أبو البركات الانباري[53] كثير من شواهد اقتران المضارع باللام من ذلك قول الشاعر:

لتقم أنت يا بن خير قريش فتقضّي حوائج المسلمينا

وقد وافق ابن هشام ما ذهب إليه الكوفيون من كون الأمر معربا مجزوما وهو محمول على المضارع فقال : (وزعم الكوفيون وأبو الحسن ان لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو : قم واقعد وان الأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه اخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف ولان الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج

عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل)[54] وقد ذهب قسم من الكوفيين إلى أن جعلوا دليلهم على ان الأمر معرب مجزوم وهو محمول على المضارع قياسهم فعل الامر على فعل النهي فقالوا : (الدليل على انه معرب مجزوم إنا اجمعنا على ان فعل النهي معرب مجزوم نحو : (لاتفعل) فكذلك فعل الأمر نحو : (افعل) لان الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فكما ان فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر)[55]

واغلب الظن أن الفعلين الأمر والمضارع يشتركان في الجزم على خلاف ما ذكره البصريون من اختلاف بينهما على اعتبار بناء الأول وجزم الثاني فقد نقل ابن الانباري قولهم في الرد على من ذكر جزم فعل الأمر وليس بناؤه (انك تحذف الواو والياء والألف من نحو: اغز وارم واخش كما تحذفها من نحو: لم يغز ولم يرم ولم يخش قلنا: إنما حذفت هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف للبناء لا للإعراب والجزم حملا للفعل المعتل على الصحيح وذلك انه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح كقولهم: لم يفعل وافعل يا فتى وان كان احدهما مجزوما والآخر ساكنا سوّي بينهما في الفعل المعتل وإنما وجب حذفها في الجزم لان هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها وهي مركبة منها في قول بعض النحويين والحركات مأخوذة منها في قول آخرين وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما وكما إن الحركات تحذف للجزم ،فكذلك هذه الأحرف ،فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم ،فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء حملا للمعتل على الصحيح ؛لان الصحيح هو الأصل والمعتل فرع عليه فحذفت حملا للفرع على الأصل)[56] .

ولا أرى إننا بحاجة إلى تلك التفصيلات الدقيقة التي تجعلنا ندور في تأويلات وتفريعات تبعدنا عن الأصل الذي وضعت عليه القواعد وتأخذ بنا إلى ماهو ابعد عن تيسير هذه القواعد والأصول وخاصة ما يتعلق منها بالقواعد الصرفية فإذا أردنا تطبيق مصطلح (الحمل على النظير) فيما يتعلق بالبناء أو الجزم في الفعلين الأمر والمضارع وان يكون استعمال هذا المصطلح من اجل تيسير القواعد وتسهيلها نقول : إن حمل المعتل على الصحيح يجري عندما نأخذ (اكتب) بجانب (اغز) و(وارم) و(واسع) فالصحيح

مجزوم وعلامة الجزم السكون والمعتل مجزوم وعلامة الجزم حذف حرف العلة في الثلاثة وكذلك يجري عندما نأخذ (لم يكتب) بجانب (لم يغز) و (لم يرم) و (لم يسع) فالصحيح مجزوم وعلامة جزمه السكون والمعتل مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة في الثلاثة فلما كان الأصل في الأفعال الصحيحة سواء كانت أفعال أمر أم أفعال مضارعة هو الجزم على السكون كان حمل المعتل عليها أيضا في الجزم سواء كان منها الأمر أم المضارع وبهذا تتضح لنا صورة الجزم في الأفعال المر أو المضارعة دون الخوض في تفصيلات لا جدوى منها سوى طرح آراء لامبرر فيها0واوضح ما يمكن الأخذ به في ترجيح رأي الكوفيين القائم على تيسير إجراء فعل الأمر مجرى المضارع أو حمله عليه من حيث الجزم وموافقته للفعل المضارع واعني الموافقة بين الفعلين من ناحية المخاطب فالمضارع (كالأمر باللام أمر المخاطب في كونه مجزوما عند الكوفيين لان الأصل اضرب لتضرب)[57]

الحمل على النظير من أقسام القياس

يقسّم السيوطي المتوفى(911هـ) أقسام القياس على أربعة أقسام هي:

1- حمل فرع على أصل

2-حمل أصل على فرع

3-حمل نظير على نظير

4-حمل ضد على ضد

ولم يشترط النحويون او الصرفيون ان يكون المقيس عليه أي الاصل كثيرا حتى يمكن القياس عليه فقد يقاس على القليل اذا وافق شروط القياس فاذا كان النظير اصلا يقاس عليه ولو لم يكن كثيرا جاز ذلك ويمكن بيان ما قيس على النظير ولو لم يكن كثيرا (قولهم في النسب الى شنوءة: شنئيّ فلك ان تقول في ركوبة : ركبيّ وفي حلوبة: حلبيّ وفي قتوبة : قتبيّ قياسا على شنئيّ وذلك انهم اجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابهتها اياها من اوجه ان كلا منهما ثلاثي وان ثالثهما حرف لين وان اخره تاء التانيث وان فعولا وفعيلا يتواردان نحو اثيم واثوم ورحيم ورحوم ومشيّ ومشوّ ونهيّ عن الشيء ونهوّ فلما

استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة فكما قالوا : حنفيّ قياسا قالوا: شنئيّ قياسا)[58] .

وهناك بعض ما جاء من استعمال العرب للحمل على النظير لبيان القياس فقد يحمل الاسم على فعله ليتاكد من ذلك وقد ينقاد القياس بالكثرة بسبب وجود الحمل على النظير من ذلك حملهم اسم المفعول على فعله الاصلي فالاصل في رضي : مرضو وكان القياس يقتضي من اسم المفعول ان يكون على مرضوو بياءين حملا للاسم على الفعل الا انّهم قلبوا الواوين الى ياءين وقالوا : مرضيّ ولم نسمع مرضوّ ولما كان اسم المفعول بالياء مخالفا للقياس اعتمدوه بناء على الكثير الافصح وانهم شبّهوه بكلمات اخرى مثل: عتيّ وغبيّ وخصيّ وجنيّ ومنه مانقله سيبويه معديّا والاصل معدوّ في قول الشاعر[59] :

لقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديّا عليه وعاديا

ويمكن ان نورد نصا ذكره ابن جنيّ ليوضح قضية القياس وموقف النحاة منها فهو يقول : (ثم اعلم من بعد هذا ان الكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب : مطرد في القياس والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المثوبة وذلك نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر ويدع وكذلك قولهم : (مكان مبقل) هذا هو القياس والاكثر في السماع (باقل) والاول مسموع ايضا قال ابو دواد لابنه داود:

أعاشني بعدك واد مبقل أكل من حوذانه وانسل

وقد حكى أيضا أبو زيد في كتاب (حيلة ومحالة) مكان مبقل0 ومما يقوي في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو قولك: عسى زيد قائما أو قياما هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم وعسى الله أن يأتي بالفتح وقد جاء عنهم شيء من الأول أنشدنا أبو علي:

أكثرت في العذل ملحا دائما لاتعذلن إني عسيت صائما

ومنه المثل السائر: (عسى الغوير أبؤسا)

والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم : اخوص الرمث واستصوبت الامر اخبرنا ابو بكر محمد بن الحسن عن احمد بن يحيى قال : يقال : استصوبت الشيء ولا يقال : استصبت الشيء ونه استحوذ واغيلت المراة واستنوق الجمل واستتيست الشاة وقول زهير:

هنالك ان يستحولوا المال يخولوا

ومنه استفيل الجمل قال ابو النجم:

يدير عيني مصعب مستفيل

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون ومسك مدووف وحكى البغداديون : فرس مقوود ورجل معوود من مرضه وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه)[60].

الخاتمة :

اولى العرب اهنماما كبيرا باستعمال المصطلحات النحوية ،وهي عندهم تعبر عن دلالة تعكس مدلول ذلك المصطلح عند وضعهم القواعد والاصول، ولعل من تلك المصطلحات التي استعملوها هو مصطلح (الحمل على النظير)، وان اختلفت تسميته عند بعض العلماء، فمنهم من ذكره بتسمية(الحمل على كذا اتباعا لكذا)، ومنهم من جعله (اجراء لمجرى كذا)، فالمصطلح في التقدير واحد ، أي ان الاتباع او الاجراء يعني الحمل.

وجاء استعمال هذا المصطلح في التفريق بين الاصلي والزائد من الحروف، فالاسم اذا سمعت فيه لغتان، وكان في ذلك الاسم حرف عرف بزيادته ، وفي اللغة الاخرى يكون الحرف محمولا على الزيادة والاصالة فيقضى بزيادة الحرف حملا على الاكثر المسموع، كما هو الحال في حمل ما جهل تصريفه على ما علم ،او ما جهل اصله على الكثير المسموع من كلام العرب فان كان للاسم اشتقاق او تصريف كان حمله على الاصالة .

وقد تاكد من خلال ذلك اهمية النظير في التاصيل اللغوي وهو ما يعكس عمق التفكير اللغوي عند علمائنا (رحمهم الله) في تثبيت وجود المصطلح من حيث الدلالة ، وهذ ما اكده ابو البركات الانباري بعد ان ذكر جملة من الاعتبارات التي يمكن ان نضعها في اطار بيان وتوضيح مصطلح الحمل على النظير،فكانت نواة لفهم هذا المصطلح بعد ان

ثبت دعائمه وارسى قواعده الخليل ومن بعده تلميذه سيبويه،وما يشكل ذلك من استدلال يقود الى تاصيل قواعد اللغة وتثبيتها .

وقد تبين ايضا ما لخصه العلماء من اراء،اذ وجدوا ان الخلاف في الراي قد يكون معينا في تاصيل هذا المصطلح . واتضح كذلك ان اهتمام العماء في هذه المصطلحات يعني اهتمامهم في ما يعكسه من اهتمام في المعنى ، ويظهر ذلك في الحمل على الجوار.

ولعل استعمال هذا المصطلح بشكله الدقيق يبدا بما الفه ابن جني اذ امتازت اراؤه ومنهجه بالاصالة والجدة ، ثم من جاء بعده من المتاخرين كابن مالك وابن عصفور اللذين طبقا هذا المصطلح وكان نهجهما في ذلك يسير على نمط سهل من التيسير في التطبيق.

اسال الله تعالى ان يكون ذلك حافزا للباحثين على الالمام بدراسة المصطلحات الصرفية وان يكملوا النقص ويصححوا الهفوات ومن الله التوفيق.

الهوامش

1- العين241/3

2- نفسه 156/8

3- ينظر الإنصاف 30/1- 31

4- ينظر الانصاف 29/1،والأصول 249-250

5- المنصف 2/1

6- المقتضب 71/1

7- نفسه 73/1-74

8- ينظر الممتع في التصريف 57/1- 58

9- الممتع 57/1-58،وينظر مقدمة في اصول التصريف 51

10- الكتاب350/2، وينظر النصف 137/1- 138 0الجندب: ضرب من الجراد ، والعنصر : الاصل ، والقنبر ضرب من العصافير

11- ينظر العين 337/2

12- ايجاز التعريف في علم التصريف 13- 14

13- المنصف 165/1

14- - ينظر الانصاف 41/1، والاقتراح في علم اصول النحو 43

15- - ينظر الاقتراح 42

16- الاقتراح 38- 39

17- المنصف 1/ 103

18- الكتاب 344/2

19- المنصف 135/1

20- نفسه 176/2- 177

21- ينظر الانصاف 224/1 و 177/2

22- المنصف 191/1

23- ينظر الانصاف 29/1- 30- 31، و 1/ 224

24- ينظر المغني في النحو 1/ 141

25- المغني في النحو 165/1- 166 ن وينظر قول سيبويه الذي نقله ابن فلاح في المغني ، الكتاب 1/ 5-6

26- ينظر الممتع في التصريف 2/ 448- 449

27- المنصف 2/ 164

28- تلخيص الاساس 55- 56

29- المنصف 165/2- 166

30- الانصاف 1/ 30- 31

31- تلخيص الاساس 19

32- الانصاف 31/1

33- ايجاز التعريف 72

34- المنصف 309/1- 310

35- الممتع في التصريف 1/ 340

36- مقدمة في اصول التصريف 108- 109

37- ينظر الممتع في التصريف 387/1- و 2/ 437

38- المنصف 2/ 222- 223

39- ينظر مشكل اعراب القران (مكي) 60/2

40- البيان في غريب اعراب القران 2/ 201

41- ايجاز التعريف 156- 157

42- ينظر ايجاز التعريف 156-157،والممتع في التصريف 1/ 195- 196

43- شرح الكفوي على متن البناء في الصرف 38- 39

44- الكتاب 2/ 367

45- ينظر البحر المحيط 1/ 42

46- ينظر مغني اللبيب 2/ 897

47- ينظر المنصف 2/ 3- 4 ، ومغني اللبيب 2/ 897

48- المقتضب 1/ 128

49- المحتسب 1/ 92

50- ينظر المقرّب 2/ 191

51- مقدمة في اصول التصريف 70- 71

52- شرح مختصر التصريف العزي 70

53- ينظر الانصاف 2/ 82

54- مغني اللبيب 1/ 300

55- الانصاف 2/ 85

56- نفسه 2/ 96

57- الفلاح شرح المراح 58

58- الاقتراح 94

59- ينظر الكتاب 2/ 382

60- ينظر الخصائص 1/ 97- 98- 99

المصادر والمراجع

1- الاصول دراسة ابيستيمولجية للفكر اللغوي عند العرب،د0تمام حسان،دار الشؤون الثقافية العمة، بغداد، 1988م.

2- الاقتراح في علم اصول النحو وجدله ،جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ،تحقيق طه عبد الرؤوف سعد،مكتبة الصفا ،القاهرة،1999م.

3- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ،كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن الانباري ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الطلائع ،القاهرة(د.ت).

4- ايجاز التعريف في علم التصريف،جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك ، تحقيق د0حسن احمد العثمان ، ط1، المكتبة المكية،مكة المكرمة،2004م.

5- البحر المحيط ، ابو حيان الاندلسي ، مطبعة السعادة ، مصر ،1328هـ.

6- البيان في غريب اعراب القران ، ابو البركات الانباري ،دار الكتاب ، مصر ، 1969م.

7- تلخيص الاساس على متن البناء في الصرف ، علي بن عثمان ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر.

8- الخصائص ، ابو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار،دار الكتاب العربي،بيروت.

9- شرح الكفوي على متن البناء في الصرف،محمد الكفوي،مطبعة عيسى الحلبي،مصر.

10- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف ، مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني،تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ،ط8 ، المكتبة الازهرية ، مصر 1997م.

11- العين ، الخليل بن احمد الفراهيدي ، تحقيق د. مهدي المخزومي ، و د.ابراهيم السامرائي ، دار الرشيد، بغداد ، 1981م.

12- الفلاح شرح المراح ، شمس الدين احمد بن سليمان ، المشهور بابن كمال باشا ، مطبوع بهامش شرح الارواح ، ط3 ، 1959م.
13- الكتاب ، سيبويه ، بولاق ،ط1، 1316هـ.
14- المحتسب ، ابو الفتح عثمان بن جني
15- مشكل اعراب القران ، مكي بن ابي طالب القيسي ، تحقيق ، ياسين احمد السواس ، ط2، طبعة ايران.
16- المغني في النحو ، ابن فلاح اليمني ، تحقيق د.عبد الرزاق عبد الرحمن اسعد السعدي ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1999م.
17- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، جمال الدين بن هشام الانصاري ، تحقيق د0مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق ، ايران.
18- المقتضب ، المبرد ، تحقيق ، محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، مصر ، 1385هـ.
19- مقدمة في اصول التصريف ، طاهر بن احمد بن بابشاذ ، تحقيق ،د. حسين علي السعدي و د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مركز البحوث والدراسات الاسلامية ، بغداد ، 2006م.
20- المقرب ، ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق ، د.احمد عبد الستار الجواري ، و د0عبد الله الجبوري ن ط1، مطبعة العاني ، بغداد ، 1972م.
21- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق ، د0فخر الدين قباوة ، الدار العربية للكتاب ، ط5، 1983م.
22- المنصف في شرح كتاب التصريف ، ابو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق ، ابراهيم مصطفى و عبد الله امين ،ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1954م.